الظاهرة السلفية في اليمن.. والدور السياسي والحزبي

أنور بن قاسم الخضري

رئيس مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث- صنعاء

ملخص الدراسة

التيار السلفي جديد على ميدان السياسة في اليمن؛ ودخوله إليها ناشئ عن تحولات فكرية داخل التيار، وتغيرات شهدتها البيئة المحيطة، وموجة ثورية جرفت الأفكار السابقة، وأعادت خارطة الرؤى والآراء.

لا تزال صفة التشظي حاضرة في المشهد السلفي حتى على صعيد العمل الحزبي السياسي الذي يفترض رصّ الصفوف والاتفاق على مشروع جامع. كما أن العمل الحزبي السياسي السلفي في اليمن يعاني من اختلالات داخلية وتحديات بيئية وتآمر خارجي، وهي جميعًا تمثل عقبة شديدة أمام العمل السياسي السلفي يجب عليه أن يتخطاها.

وأداء العمل السياسي السلفي لا يمكن عزله عن موروثه الفكري وحواضنه التربوية، وطبيعة الشريحة الاجتماعية التي قادت العمل السلفي سابقًا، وتتصدر المشهد الحزبي حاليًا. وهي جميعًا تحمل في طياتها مؤشرات يمكن من خلالها التنبؤ بمستقبل هذا العمل السياسي.

تشكلت الظاهرة السلفية في اليمن تاريخيًّا على عدة مراحل، وترسخت في قوالب علمية مشيخية ودعوية، وأعمال مؤسسية خيرية. وكان لتأثرها بالخارج وغياب قيادة رمزية جامعة انعكاس على صياغة اتجاهاتها وتجمعاتها.

يغيب عن هذه الظاهرة النخب الأكاديمية والثقافية والفكرية، بالإضافة إلى العلاقات الوثيقة بمراكز القوى وصنع القرار، أو التحالفات السياسية والاجتماعية، أو حتى الاكتفاء الذاتي بالموارد المالية والمادية. وهي أمور يتوقف عليها النجاح غالبًا في تشكيل الظاهرة السياسية الجماهيرية القوية والمؤثرة.

هذه الورقة تعرض لأهم هذه القضايا في غاية من القرب؛ حيث يمثل معد هذه الورقة أحد أبناء هذا التيار الذي عايش حركته وتطوره وكياناته الداخلية والبينية منذ عام ١٩٩٠م، وكان شاهدًا على العديد من المحطات، ومشاركًا في الجدال والحوار الداخلي، وعضوًا في اللجنة التحضيرية لأول حزب يُعلن، ألا وهو اتحاد الرشاد اليمني، وهو عضو في عدد من الهيئات والمؤسسات والروابط السلفية داخل اليمن وخارجها.

الظاهرة السلفية في اليمن.. والدور السياسي والحزبي

أنور بن قاسم الخضري

رئيس مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث- صنعاء

تمهيد:

بات التيار الإسلامي في اليمن تيارًا كبيرًا، له أتباعه وجمهوره العريض على الساحة. وهو حاضر في المشهد السياسي منذ تسعينيات القرن الماضي، بدخول (التجمع اليمني للإصلاح) الغطاء السياسي لحركة «الإخوان المسلمين» في معترك العمل الحزبي، والمشاركة السياسية في العملية الديمقراطية التي تمَّ تبنيها كأساس للنظام السياسي ليمن ما بعد الوحدة عام ١٩٩٠م.

والجديد في الأمر دخول التيار السلفي في هذا المعترك عقب ثورة ١١ فبراير عام ٢٠١١م، والتي أطاحت بنظام علي عبدالله صالح، وكانت حلقة ضمن ثورات الربيع العربي التي غيّرت موقف التيار السلفي من المشاركة السياسية.

وخطورة الأمر تكمن في إمكانية استصحاب التوجه السلفي «الخطاب الديني»[1] في الميدان السياسي، بعيدًا عن صياغة «خطاب ديني» جديد يناسب المرحلة، ويستوعب ظروفها ومتغيراتها. خاصة أن المجتمع اليمني مجتمع مسلم محافظ يغلب عليه التعاطف مع «الخطاب الديني»، والانجرار وراء رموزه، وهو في غالبه مجتمع أُميّ، وفي أحسن أحواله غير مثقف ولا واعٍ.

وهذا يفرض بالضرورة تحليل طبيعة تأثير التيار السلفي على المشهد، في ضوء معطيات نشوئه وتطوره وأفكاره ورؤاه وعلاقاته المختلفة؛ لتشخيص حالة من حالات التفاعل داخل المجتمع اليمني إيجابًا وسلبًا، وإبراز مدى حضور «الخطاب الديني» في قيادة الرأي العام، وتأثره هو به.

وتعتمد هذه الورقة -في ذلك- منهج تحليل الجماعة، الذي يستند على إبراز أهمية الجماعة في الحياة السياسية، ودورها الأساس الذي يفسر التفاعلات السياسية في حالات كثيرة؛ من خلال تحليل طبيعة العلاقات والروابط المختلفة التي تقوم داخل الجماعة وبمحيطها الاجتماعي والسياسي.

ويسمح هذا المنهج بدراسة تكوين هذه الجماعات، وقدرتها على التماسك والتكيف والاستمرار، ومدى أدائها، وأدواتها الحركية، ومساندتها أو معارضتها للنظام، وتأثيرها ودورها السياسي، وتأثيرها على أعضائها، وعلى الجماعات الأخرى، وعلى النظام السياسي والاجتماعي بصفة عامة.

(١) نقصد بالخطاب الديني: اتكاء الآراء والمواقف الخاصة على نصوص شرعية، بغض النظر عن مدى صوابها وخطئها.

مقدمة:

الظاهرة السلفية المعاصرة في اليمن لها محطات عدة في التشكل والحضور؛ ومن أبرز هذه المحطات:

١- محطة التأثر بدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب التي انطلقت من نجد مطلع القرن التاسع عشر الميلادي؛ حيث وصلت آثار هذه الدعوة إلى مناطق مختلفة من العالم الإسلامي، ومن ضمنها اليمن التاريخي، والتي كانت تضم حضرموت والمخلاف السليماني، وتهامة وعسير.

وقد كان الموقف من هذه الدعوة ذا اتجاهين: رافض مبغض، وقابل مؤيد. وانعكس الموقف القابل والمؤيد في حركة المراجعات التي تمت في مناطق كحضرموت وتهامة وغيرها لقضايا القبوريات والشركيات التي كانت طاغية في حينها؛ بالإضافة إلى الاتصال برموز هذه الدعوة، والتأثر بآثارهم الفقهية والعلمية.

٢- محطة التأثر بالإحياء السلفي في مصر؛ والذي مثلته مدارس مختلفة، ومن أبرز رموزها الشيخ محمد رشيد رضا وغيره[1]، إلى غيرهم ممن جاء بعدهم. فقد أثرت هذه الحركة العلمية في مصر في بقية أنحاء العالم الإسلامي، بما في ذلك اليمن. فقد كانت مصر محضنًا للدارسين العرب والمسلمين في العلوم الشرعية بمنارتها العلمية آنذاك (الأزهر)، وفي العلوم الإنسانية والطبيعية بجامعاتها ومؤسساتها التعليمية.

٣- محطة التأثر بالصحوة الإسلامية والحركات والجماعات الدعوية التي نشأت في أرض مصر وبلاد الحرمين. وتميزت هذه المحطة بحالة جدل فرضتها ظروف المنطقة خلال النصف الأول من القرن الماضي، حول مكمن الداء وسبل الدواء.

ومن بين هذه الجماعات التي نشأت: جماعة أنصار السنة المحمدية التي أسسها الشيخ محمد حامد الفقي، وجماعة «الإخوان المسلمين» التي أسسها الشيخ حسن البنا، هذا بالإضافة إلى المدارس السلفية التي تمحورت حول أئمة وعلماء كالمحدّث محمد ناصر الدين الألباني، والشيخ عبدالعزيز بن باز، وغيرهم.

وفي حين مثَّلت حركة «الإخوان المسلمين» في اليمن تنظيمًا واحدًا، باعتبار طبيعة الجماعة والحركة، فقد مثَّل التيار السلفي طيفًا من التجمعات والتكتلات.

لم يكن هذا الفارق الوحيد بين هذين التيارين؛ فقد كانت حركة «الإخوان المسلمين» حاضرة على المشهد السياسي مع بروز النظام الجمهوري في اليمن؛ برموزها وتحالفاتها التي تعززت خلال تلك المرحلة مع القوى القبلية ممثلة بالشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، ومع القوى العسكرية التي وصلت للسلطة بعد القضاء على التوجه الناصري الذي كان يناصب الحركة العداء!

في المقابل كان الاتجاه السلفي غير حاضر في المشهد، فهو لم يتشكل في جماعة ولا في حركة، فضلاً أن تكون له شبكة من التحالفات السياسية؛ وكان مقتصرًا على العمل التعليمي والدعوي فقط.

مع إعلان الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م، والإعلان عن قيام نظام ديمقراطي تعددي، يقوم على فلسفة الحقوق والحريات والمشاركة السياسية، والتداول السلمي للسلطة، أخذت الساحة الدعوية في اليمن تعيش استقطابًا حادًا **بين ثلاثة تيارات هي:**

أ- حركة «الإخوان المسلمين» التي اختارت -بعد

(١) محمد رشيد بن علي رضا (١٢٨٢هـ / ١٨٦٥م - ١٣٥٤هـ / ١٩٣٥م)، أصله من لبنان، لكنه ارتحل إلى مصر واستقر بها، واتصل بالشيخ محمد عبده وأخذ عنه. ويعتبر محمد رشيد رضا مفكرًا ورائدا من رواد الإصلاح الإسلامي الذين ظهروا أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. كان فقيهًا ومحدثًا وعالمًا، وأديبًا لغويًا؛ اشتغل بالكتابة والصحافة، فأسس مجلة المنار على نمط مجلة «العروة الوثقى» التي أسسها الشيخ محمد عبده. ويعتبر الشيخ حسن البنا من أكثر من تأثر بالشيخ محمد رشيد رضا.

تـردد وجدل داخلـي- القبول بالأمـر الواقع، وذهبت لتشكيل حزب سياسي يمثل غطاءً للحركة، ووعاء لكل الجماهير والموالين لها.[1]

ب- تيار سلفي عريض رافض للديمقراطية ومناوئ لهـا، باعتبارهـا -عنـد الكثيـر منهم- نظامًـا كفريًا مسـتوردًا، لا يتفـق مع مبادئ الشـريعة الإسـلامية وأحكامهـا. وهو تيار وإن بدت مواقفه الظاهرة متفقة إلا أن منطلقاتـه ونظراتـه التفصيليـة كانـت متباينـة. وظلـت مواقفـه فـي حدود الإنكار باللسان دون السيف!

ج- تيـار جهـادي رأى في الديمقراطيـة ناقضًا للحكم بالشريعة الإسلامية وذريعة كفيلـة بالتحـرك لإسـقاط الدولة، بالسيف!

بدأ الفرز والتمايز الدعوي يأخـذ منحى قويًا، نتيجة أسـباب داخلية ترجع للتيار الإسلامي عمومًا، وعوامل خارجية ترجع لحالة التآمر التـي كانت تتم على هذا التيـار محليًا وعالميًا. وتَوَجَّه كُلُّ فَريقٍ للطعن بالآخر واتهامه في دينه، أو في أمانته، أو في علمه وعقله، أو في تبعيته!

في هـذه المرحلـة تحـدد التيار السـلفي في ثلاثة توجهات بارزة:

الأول: توجـه الشـيخ مقبـل بـن هـادي الوادعـي[2]، وطلابـه ومناصريه:

والشـيخ الوادعـي كان زيديًا ثم تحـول إلى مذهب السـلف أهـل الحديث، غـادر إلى السـعودية للعمل، ثـمَّ واصل فيها تعليمـه، وهناك تَسَـنَّنَ، والتحق فيها بالجامعـة الإسـلامية بالمدينة المنـورة؛ وهناك تعرَّفَ علـى عدد كبير من علماء السـلفية الذين كانت تزخر بهـم الجامعـة، ومنهم الشـيخ المحـدّث محمد ناصر الدين الألباني والشيخ عبد العزيز بن باز.

عـاد الوادعي إلى اليمن مُرحَّلاً من السـعودية بعد اتهامه بالمشاركة في أحداث الحـرم التـي وقعـت عـام ١٤٠٠هـ. ثـمَّ اتصل بحركة «الإخـوان المسـلمين»، لكنه اختلـف معهـم بعـد فتـرة، وناصبهـم الخصومـة، وكان شديد النقد لهم.

> **أسـس الوادعي مركزًا علميًا في منطقة (دماج) بـ(صعدة)، وانطلق في دعوته منه. وكان يسـتقبل فيـه الطـلاب من معظـم محافظات اليمـن، ومن خـارج اليمن أيضًا؛ فصار له طلاب وأتباع، يأخذون عنه، ويصدرون عن أفكاره وآرائه. وابتعد الشيخ عن معترك الحياة العامة، وفرض على نفسـه وطلابه عزلـة شـعورية واجتماعية عن محيطـه، فقد كان معتمـدًا على ذاتـه في احتياجاته وعلى ما يقدمه المحسنون في احتياجات طلابه.**

أسـس الوادعـي مركـزًا علميًـا فـي منطقـة (دماج) بـ(صعـدة)، وانطلـق فـي دعوتـه منه. وكان يسـتقبل فيه الطلاب من معظـم محافظات اليمن، ومن خارج اليمن أيضًـا؛ فصار له طلاب وأتبـاع، يأخذون عنه، ويصـدرون عـن أفـكاره وآرائـه. وابتعد الشـيخ عن معترك الحياة العامة، وفرض على نفسه وطلابه عزلة شعورية واجتماعية عن محيطه، فقد كان معتمدًا على ذاته فـي احتياجاتـه وعلى ما يقدمه المحسـنون في احتياجات طلابه.

وكان طيلـة حياته وحتى مماته رافضًا للديمقراطية ومحـذِّرًا منهـا، ومنكِرًا على المشـاركين فيها، ومتهمًا إياهم بالانحراف والضلال![3] وهو موقف معظم طلبته مـن بعده، عدا أولئك الذين خرجوا عن مطاوعته إلى الاستقلال برؤاهم وأفكارهم ومواقفهم.

(١) ولسـنا هنا بصدد ذكر: التباين الذي نظرت به الحركة للديمقراطية، أو التكييف الذي سوّقته في حينه لأتباعها، أو ما تبع ذلك من تحولات فكرية وشرعية -بأي اتجاه كانت، ولا بصدد تقييم ذلك.

(٢) توفي الشيخ مقبل الوادعي عام ٢٠٠١م.

(٣) تميـزت جميـع مؤلفاتـه ومحاضراته وخطبه بحضور هـذه القضية كأسـاس لتمييز الصف السـلفي عن غيره، ويمكن الرجوع إلى موقع الشيخ على الشبكة العنكبوتية.

الثاني: جمعية الحكمة اليمانية الخيرية:

وهي جمعية تأسست بعد الوحدة مباشرة من عدد من المشايخ وطلاب العلم السلفيين الذين تأثروا بدعوة الشيخ مقبل، وبالدعوة السلفية في أرض نجد والحجاز، وبمدرسة الشيخ المحدّث الألباني. وكان أساس الخلاف بين مؤسسي هذه الجمعية والشيخ مقبل يتمحور حول النظرة للعمل الجماعي المُنظم، بما يقتضيه من تنظيم وقيادة، والعمل تحت مظلة جمعيات خيرية مرخَّص لها قانونيًّا -بدعوى الضرورة!

كانت المعركة حامية في جدلياتها وحماساتها، في حين أنها لم تكن ذات عمق في المضامين المختلف عليها؛ فقد كان الجميع متفقًا -نظريًا- على كفر الديمقراطية، وعلى حرمة المشاركة فيها، وعلى تحريم الحزبية والتعددية، وما يتفرع عن الديمقراطية من مسائل.[1]

وبشكل عام لم يكن الخلاف بين الخطين جذريًّا، فالجميع ظل متمسكًا بنظرته للديمقراطية، ولكن في الموقف العملي منها ومن المشاركين فيها، كحركة «الإخوان المسلمين»؛ وفي النظرة إلى السلطة السياسية التي فرضت هذا الواقع الديمقراطي: ما بين كافر بشرعيتها، وآخر يراها لا تزال سلطة شرعية![2]

الثالث التيار الجهادي الذي وجد نفسه في حالة عداء مع الدولة، ما أضعف حضوره الخطابي والدعوي وحركته التعليمية والاجتماعية، وضيَّقَ منافِذَ وصُولِه للجمهور اليمني؛ لكنه بقي يتغذى في أفكاره وتقعيداته ونظرته للواقع من تأصيلات التيارات السلفية المختلفة الرافضة للديمقراطية والناظرة لها باعتبارها كفرًا مخرجًا من الملة، وباعتبار المشرّعين فيها كفارًا وطواغيت؛ وإن استقل في مواقفه العملية عنهم.

موقف سلفيي اليمن من السياسة قبل الثورات العربية:

أ- الموقف النظري:

على الرغم من أن رموز حركة «الإخوان المسلمين» في اليمن كانت ترفض الديمقراطية وتراها كفرًا ونظامًا طاغوتيًّا[3]، إلا أن الحركة -وتحت فرض الأمر الواقع الذي انتهجته القيادة السياسية لليمن- قبلت بالدخول في الديمقراطية؛ بهدف المدافعة وتقليل المفاسد والشرور، منطلِقة في ذلك من أقوال العلماء الكبار في أكثر من بلد إسلامي، من أبناء الحركة ومن خارجها.

هذا المنطلق، مع كون الرموز العلمية للحركة سلفية المعتقد والتوجه، لم يشفع للحركة في تلك الفترة عند من ناصبوها الخلاف على هذه القضية من السلفيين؛ باعتبارهم رأوا في هذا العمل انحرافًا وضلالاً كبيرًا.

خضعت الحركة لهجوم شرس نال من رموزها وأهدافها وتاريخها، وقامت هي في المقابل بالهجوم على مخالفيها بأساليب مختلفة لإسقاط آرائهم. وأصبحت أجواء الحوار والجدال مشحونة بشكل حدي بين الطرفين.

(١) عاد كثير من طلاب الشيخ مقبل بعد وفاته لإنشاء جمعيات ومؤسسات خيرية وتنموية على ضوء ذات الواقع وذات الملابسات! في تراجع واضح عن المواقف السابقة.

(٢) يقول الباحث نبيل البكيري: «خرجت هذه الجماعة [أي: جماعة الإحسان] من رحم جمعية الحكمة اليمانية بعد عامين من التأسيس، أي: في العام ١٩٩٢م، على إثر خلاف بين المؤسسين حول عدد من القضايا التي كان في مقدمتها -بحسب المنشقين- التبعية الكاملة فكريًّا لتيار الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق وجمعيته إحياء التراث الكويتية. لكن من خلال التحري حول نقاط الخلاف التي أدت إلى هذا الانقسام تبين أن مسألة التعامل مع الأنظمة الحاكمة، وخاصة الأنظمة الديمقراطية -كما هو الحال في اليمن- كانت تعد مسألة جوهرية في مسألة الانشقاق هذا، فضلاً عن قضايا الانتخابات والقول بجوازها، وشرعية المشاركة فيها، أو تأييد من يقول بها كالإخوان في الإصلاح الذين كان يبدي تيار الحكمة تعاطفًا ما معهم». وكان من أبرز المنشقين عن الحكمة لتأسيس الإحسان الشيخان: عبدالمجيد بن محمود الهتاري الريمي، والشيخ محمد بن موسى العامري البيضاني صهر الشيخ الوادعي، ومؤلف كتاب (الشيخ الوادعي مواقفه العلمية ورؤاه الفقهية). خارطة الجماعات السلفية في اليمن؛ نبيل البكيري، إسلام أون لاين، في ٢٠١١/٣/٢٧م.

(٣) انظر كتاب: موقف الحركة الإسلامية من الديمقراطية، عبدالمجيد بن محمود الهتاري الريمي، وهو الجزء الثاني من سلسلة نظرات في مسيرة الحركة الإسلامية في اليمن.

انطلق سلفيو اليمن في موقفهم من الديمقراطية من خلفية رافضة لكل ما هو أجنبي بالأساس؛ ولهذا فإن مسمى الديمقراطية كان كافيًا بذاته في الحكم عليها عند كثير منهم. كما أن اعتبار منشأها الغربي كفكرة ونظام سياسي كان مستندًا في التشكيك فيها، واعتبارها كفرًا بالمطلق!

لقد كانت لطبيعة نشأة التيار السلفي في اليمن في إطار المجتمعات الريفية ذات الثقافة المحدودة، وفي شريحة الزاهدين عن التعليم الحكومي، والذين لم يواصلوا تعليمهم فيه، وفي طبقة من أبناء القبائل المعتادين على التعصب والبعد عن روح المدنية، الأثر الأكبر في ضعف استيعاب مفهوم الديمقراطية ونقده نقدًا موضوعيًّا سليمًا، والتعاطي معه في إطار من الواقعية.

> **انطلق سلفيو اليمن في موقفهم من الديمقراطية من خلفية رافضة لكل ما هو أجنبي بالأساس؛ ولهذا فإن مسمى الديمقراطية كان كافيًا بذاته في الحكم عليها عند كثير منهم.**

بل إن اهتمام التيار السلفي بعلوم شرعية محدودة كعلم العقيدة، وعلم الحديث، وفي حدود ضيقة الفقه والأصول والمقاصد، أوجد رؤيةً سطحيَّةً للموضوع ومواقفَ حَدِّيَّةً مِن القضية، بعيدًا عن النظرة الفقهية والمقاصدية المتسقة مع السياسة الشرعية.

لذلك جاءت مواقف التيار السلفي في اليمن متضادة مع ما كان يفتي به كبار علماء الدعوة السلفية في مصر والشام ونجد والحجاز. بل كان يتم الرد على فتاوى هؤلاء العلماء التي تجيز تشكيل الأحزاب، أو المشاركة السياسية في مجالس النواب والحكومات، أو الترشح والتصويت في الانتخابات، باعتبارها غير واعية بحقيقة الواقع، أو غير متفقة مع (منهج أهل السنة والجماعة)؛ وهي العبارة التي كانت تُتَّخَذ إزاء التباين القائم بين التيار السلفي والإخوان!

وكان من العوامل المؤثرة في التأصيل السلفي للمسألة: احتكاك هذا التيار في تلك الفترة برموز حركة الجهاد التي ظهرت وبدأت تؤصل للقضية من منطلقاتها الفكرية ورؤاها العملية للواقع. فقد كانت اليمن مفتوحة لعبور رموز الجهاد[1]، أو لاستقرارهم فيها لفترة محدودة؛ ما أتاح للرموز السلفية الاحتكاك بها والجلوس إليها.

كما أن أحد العوامل التي أثرت في تأصيل السلفيين للمسألة يتمثل في بُعْد مُعظَم رُمُوزِهم عن وظائف الدولة، وبناء شخصيتهم بصورة ذاتية مستقلة عن المجتمع؛ حيث يعيش معظمهم في حالة عزلة عن معترك الحياة العامة وميادين التلاقح أو الصراع الفكرية والسياسية. فمعظم هذه الرموز كانت تعيش على قدراتها وفي بيئات منعزلة، وإن بدت في ظاهرها داخل المدن! وهذا جعل تقديرها للأمور بعيدًا عن الواقع، وأقرب للنظرة الفردية التي لا تُراعي حركة المجتمع وطبيعة التدافع التي تتم فيه.

يضاف إلى ذلك سحب الجدل العقدي على المسائل الفقهية، والنظر إليها باعتبارها لا تحتمل غير حق وباطل، وسنة وبدعة! لأن اهتمامات الدعوة السلفية كانت تنصب بالأساس على تصحيح العقيدة ومحاربة البدع والمحدثات، وإلى الاهتمام بتصحيح الأحاديث وإثباتها أكثر من الاهتمام بفقهها.

لقد استخدم التيار السلفي في نشر موقفه من الديمقراطية والمشاركة فيها وسائل كثيرة، كالخطب والمحاضرات والندوات والمناظرات، والأشرطة السمعية والملازم المكتوبة، وفي صورة خطاب جماهيري عام لا يستثنى منه أحد؛ باعتبار أن المسألة مسألة عقدية، وأن الواجب فيها البلاغ المبين!

(١) كان معظم هذه الشخصيات من مصر، وممن شاركوا في الجهاد الأفغاني.

وفي بعض الأحيان كان النظام السياسي يشجّع نشر مثل هذه الآراء، لا لكونها آراء شرعية، ولكن من منطلق إضعافها لمشاركة حركة «الإخوان المسلمين» التي كان يتعزز حضورها مع كل محطة انتخابية تَمُرُّ بها اليمن. وهذا بدوره جعل بعض أبناء الحركة يشكّك في مواقف السلفيين باعتبارها صناعة السلطة!

وبذلك أصبحت معركة المرحلة في فترة التسعينيات من القرن الماضي هي الديمقراطية، وحكم المشاركة فيها، وأصبح التمايز فيها مطلبًا لجميع التيارات الإسلامية. فالإخوان يرون في موقف التيار السلفي تثبيطًا وتخذيلاً للإسلام والعاملين له، والسلفيون يرون في موقف الإخوان انحرافًا يجب الإنكار عليه والتحذير منه.

أصبحت معركة المرحلة في فترة التسعينيات من القرن الماضي هي الديمقراطية، وحكم المشاركة فيها، وأصبح التمايز فيها مطلبًا لجميع التيارات الإسلامية. فالإخوان يرون في موقف التيار السلفي تثبيطًا وتخذيلاً للإسلام والعاملين له، والسلفيون يرون في موقف الإخوان انحرافًا يجب الإنكار عليه والتحذير منه.

ب- الموقف العملي:

ظل السلفيون حتى عام ٢٠١١م بعيدين عن ميدان السياسة والعمل السياسي، إلا في حدود ضيقة ومشاركة ضعيفة، وبنظرات مترددة واستثنائية لأفراد أو حالات لا تعبّر عن توجه عام.

برَّر السلفيون موقفهم ذلك بأنه تطهُّر من نجاسة السياسة، وبأنه معافاة في الدين، وأن مواقفهم الرافضة للديمقراطية هي عين السياسة الشرعية، وأن الفتاوى والبيانات التي كانت تصدر في القضايا العامة هي جزء من العمل السياسي الذي يسقط به الواجب.

وعلى العكس تمامًا، كان التيار السلفي ينشط في معظمه في كل محطة انتخابية للتحذير من المشاركة فيها باعتبارها معصية ومخالفة يمكن أن تصل إلى حدِّ الكفر.

لقد تمثل موقف السلفيين الرافض للديمقراطية في جانب تنظيري لا يتوجه للمدافعة وإيجاد البدائل. فلم يعمل السلفيون على نشر ثقافة سياسية تطرح البديل الإسلامي المناسب لظروف الأمة والمرحلة التاريخية التي تمرُّ بها؛ ولم يؤهلوا كوادر قيادية مؤثرة تطرح نفسها كزعامات جماهيرية تسحب البساط من تحت الزعامات السياسية والحزبية القائمة في أرض الواقع؛ ولم يشاركوا في أي فعاليات من شأنها رفع مستوى الوعي المجتمعي تجاه قضاياه العامة المختلفة؛ ولم يفرضوا بخطابهم قوة شعبية تطالب بالإصلاح والتصحيح لتطبيق الشريعة؛ ولم يعملوا على تقديم حلول مناسبة لقضايا الناس، أو يرفعوا مطالب حقة للشعب ويتبنوا الدفاع عنها.

إن نشأة قيادات ورموز العمل السلفي العلمية والدعوية والاجتماعية قادت لمثل هذا الوضع؛ فهم لم يأتوا من الطبقة السياسية أو النخبة الثقافية أو البيئة الأكاديمية، كما هو الواقع في بعض الحركات وبعض البلدان. كما أن طبيعة اهتمامات التيار العلمية والدعوية في صيغتها المسجدية[1] والخيرية البسيطة لم تستقطب لهذا التيار نُخَبًا فكرية أو سياسية أو ثقافية. ما جعل النظرة الشرعية لهذا التيار والموقف العملي له بعيدة عن الواقعية والفاعلية الإيجابية.

بالطبع، لم يكن هذا هو الموقف العملي السائد، فقد كانت هناك حالات استثنائية، بالأخص في جمعيتي الحكمة والإحسان، من بعض رموزهما؛ حيث كانت هناك مراجعات تدعو للمشاركة في التصويت لصالح المرشحين الإسلاميين، أو الترشح في الانتخابات

(١) أي: المتمحورة حول المسجد وأنشطته. وهو وإن لم يكن عيبًا، لكنه قصور دعوي وحركي لا جدال عليه.

المحلية، باعتبارها لا تدخل في المحذور الشرعي(!)، وكان هناك من دعا مبكرًا لتشكيل حزب سياسي، والدخول في غمار المشاركة السياسية.[1]

هذا الموقف العملي العام للتيار السلفي، مع وقوف بعض الأطراف فيه إلى جانب النظام السياسي باعتباره وليًّا للأمر، تجب طاعته ويحرم الخروج عليه، في حين يحكم على الديمقراطية بكونها نظامًا كفريًّا لا يجوز الدخول فيه، أضعف من حضور التيار الإسلامي في العملية السياسية، وزهَّد الكثير من أبناء اليمن في مناصرته!

في حين كان السلفيون منسحبين من العمل السياسي، ومحذرين منه، ومعارضين لمشاركة غيرهم من الإسلاميين فيها، كان النظام السياسي يفرض وجوده ويبني مؤسساته العسكرية والأمنية، ويُقصي الحلفاء والشركاء، ويستبدّ بالسلطة على مساحة من الفساد والظلم والإجرام، ويمضي بالبلاد لنفق مظلم ليس فيه غير الفقر والجهل والتخلف.

وهذا لا يعني بالضرورة تبرئة الطرف الآخر المشارك في العملية الديمقراطية من أخطاء كبيرة رسَّخت لنظام صالح، ومهّدت له الطريق للأخذ بأسباب القوة، وإيجاد القابلية الشعبية له. فقد أخذ هذا الطرف على عاتقه أحيانًا الدعاية لصالح وحزبه، أو التحالف معه.

العوامل والأسباب التي أَثَّرت على تحوُّل موقف السلفيين من السياسة:

مع اتساع التيار السلفي، وزيادة الخبرات، وتأثير الانفتاح الإعلامي[2]؛ بدأ الوعي السياسي يرتفع لدى شريحة عريضة من رموز التيار وقواعده؛ كما أن طبيعة الحضور الشبابي الطاغي فرض حوارات حقيقية داخلية في الأوساط السلفية تجاه القضايا العامة التي يعيشها المجتمع.

إضافة إلى ذلك، حرَّكت الأطروحاتُ السياسيةُ الجديدةُ لبعض المرجعيات السلفية خارج اليمن المياه الراكدة، وأوجدت نوعًا من المراجعات العلمية والفكرية والمنهجية لدى قيادات في التيار السلفي. ذلك أن أصداء ما يجري في العالمين العربي والإسلامي، ونتيجة للانفتاح الإعلامي والتواصل كانت تنعكس بالضرورة على المتابعين للحالة الإسلامية والفكر الإسلامي في اليمن.

ولم تكن التحولات التي فرضتها القوى الغربية على العالمين العربي والإسلامي بعد أحداث ١١ سبتمبر بعيدة عن شعور أبناء التيار السلفي، وهم يرون شدة الحرب على الإسلام على كافة الصعد الثقافية والفكرية والتعليمية والقانونية والأمنية والاقتصادية عبر الأنظمة التي نصبت نفسها حارسًا أمينًا لمصالح الغرب، منسلخة عن هويتها وأمتها!

لقد كان لهذه الهجمة الغربية بتنوع وسائلها الأثر البالغ في إيقاظ التفكير ومراجعة الأفكار والمواقف السابقة في ضوء الموازنات والاعتبارات المحلية والإقليمية والدولية؛ لأن المستهدف الحقيقي وراء ما عرف بـ«الحرب على الإرهاب» هو الإسلام، كدين وكقوة بشرية محرّكة له.

إن بقاء العمل الإسلامي في هامش الميدان المؤثر في الحياة العامة، منعزلاً عن مواقع القرار والتأثير، مثَّل إضعافًا حقيقيًّا للإسلام وأتباعه، ومكَّن الغرب من تحقيق مكتسبات خطيرة على الأرض. وهذا ما شعر به التيار السلفي وهو يجد أن جميع المنافذ التعليمية والدعوية والخيرية بدأت تُحارَب ويُضيَّق عليها رغم بُعدها عن ميدان المواجهة وحياديتها في الحرب العسكرية الدائرة

(١) كان الشيخ الدكتور عقيل المقطري من أوائل من تحدث بهذه الرؤية قبيل ثورات الربيع العربي ببضع سنوات.

(٢) هذا الانفتاح تمثل في شقين: الأول القنوات الفضائية التي أثارت العديد من القضايا، وفتحت آفاق التلاقح والتواصل الفكري، والثاني شبكة المعلومات العنكبوتية (الإنترنت) التي فتحت الباب أمام مرجعيات سلفية مختلفة لنشر أفكارها ورؤاها، ووصولها لشرائح واسعة في العالمين العربي والإسلامي.

بين الغرب بكل مقدراته و«القاعدة» بضعفها!

لقد أخذت هذه الأحداث والظروف تبعث في نفوس أبناء التيار تساؤلات عدة، وتثير في ملتقياتهم النقاشات والحوارات العلمية والفكرية والمنهجية. وأصبح الكثير من أبناء التيار السلفي حاضرًا في مشهد الأحداث عبر متابعاته للقنوات الفضائية والمواقع الإلكترونية، ومتفاعلاً مع التحليلات والتفسيرات التي تطرحها جميع الأطراف.

أما داخليًا فكان مشهد تحول النظام السياسي من نظام تتوازن فيه القوى، إلى نظام مستبد يقوم على الأجهزة العسكرية والأمنية، ويتغلب عليه الفاسدون، ويقصى منه الشرفاء والأمناء والصالحون، يبعث على القلق تجاه المستقبل الذي ستؤول إليه البلاد.

كما أصبح نظام صالح في سنواته الأخيرة تابعًا للإرادة الأجنبية في تنفيذ الأجندات والمشاريع والسياسات والبرامج، على المستوى الاقتصادي والتعليمي والأمني وغير ذلك. وبات القضاء على قوة حركة «الإخوان المسلمين»، وعلى تنظيمات الجهاد -رغم المآخذ عليها- وبناء قوى طائفية وعلمانية مناوئة للإسلام، أمرًا ملموسًا في سياسة الدولة.[1]

ومن ثمَّ كان لعامل التغيرات البيئية والتحولات التاريخية والظروف السياسية تأثيرها في تشكيل وعي جديد، يتسرب إلى العلماء والدعاة وطلاب العلم وهم غالبية ممثلي هذا التيار؛ عدا فئات قليلة آثرت الارتماء في أحضان السلطة والدفاع عنها، وتزيين باطلها.

وتركز هذا التحول في جمعية الحكمة اليمانية الخيرية، وجمعية الإحسان الخيرية[2]، ورابطة أهل الحديث بزعامة الشيخ أبي الحسن المأربي[3]، خلافًا لمن يرمز إليهم بطلاب الشيخ مقبل الوادعي. وهذا

(١) تمثل ذلك في التصريحات والمواقف الرسمية، والقوانين التي اتخذتها اليمن، وانخراط الحكومة والأجهزة الأمنية والعسكرية في علاقات واتفاقات مع قوى الغرب بزعامة الولايات المتحدة.

(٢) مثلت الجمعيتان غطاء للعمل العلمي والدعوي والحركي خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠م وحتى عام ٢٠١١م؛ حيث أصبح هناك توجه للإعلان عن جماعات إسلامية صريحة في المرحلة القادمة.

(٣) مصطفى بن إسماعيل السليماني، شخصية علمية مصرية استقرت في اليمن منذ فترة طويلة، وللشيخ نشاط دعوي وحضور علمي واسع، وله شهرته في اليمن. وكانت له أطروحات سابقة للثورات حول المشاركة السياسية في ظل الأنظمة الديمقراطية، من كتبه الحديثة: (الإسلاميون والعمل السياسي المعاصر)، صدر عن دار المودة للنشر والتوزيع.

يشير إلى مدى ديناميكية العمل الجماعي المنظّم الذي يحتكم إلى الوعي الجمعي والمعرفة الجمعية، بعيدًا عن هيمنة الزعامات المشيخية.

نتيجة لهذه الأرضية التي كانت تتخمر لقيت ثورة ١١ فبراير الشعبية، والتي انطلقت كرجع صدى لثورتي تونس ومصر، قبولاً في الأوساط السلفية؛ حيث شارك عدد من رموز السلفيين العلمية والدعوية في الثورة، فضلاً عن قطاع كبير من الشباب السلفي. فكانت ثورة ١١ فبراير بداية مولد جديد لتوجه سلفي جديد.

التشكل السياسي للظاهرة السلفية اليمنية بعد الثورات العربية:

تابع معظم سلفيي اليمن -كغيرهم- عبر القنوات الفضائية والمواقع الإلكترونية انتفاضة الأمة في ثورتيها التونسية والمصرية، بكل اهتمام وتلهف. واستبشروا بهذا التحول النوعي في حاضر الأمة، الرافض للاستبداد والحرمان والقهر الذي تمارسه الأنظمة السياسية العربية.

فشارك عدد من الشباب السلفي في الاعتصامات التي انطلقت في العاصمة اليمنية وعواصم المحافظات الأخرى: تعز، عدن، إب، الحديدة، وغيرها بعد ١١ فبراير. ورفعوا لافتات وشعارات مختلفة أثناء مشاركاتهم في المسيرات والمظاهرات التي كانوا جددًا عليها.

ونشأ عن هذا الحضور تكتلات وائتلافات ثورية شبابية كان من أبرزها (رابطة شباب النهضة والتغيير)، والتي ضمّت عدة تكتلات سلفية من عدة محافظات، وأعلن عنها في ٢٤ أبريل ٢٠١١م.

لم يقتصر الحضور السلفي في الثورة على المشاركات الشبابية، بل شمل حضور رموز علمية ودعوية شاركت في الخطابة وإلقاء الكلمات والمحاضرات في ميادين الثورة، وأصَّلت لبعض المسائل المتعلقة بالثورة، وقدَّمت رؤى شرعية للوضع من خلال هيئة علماء اليمن أو من خلال الهيئات الدعوية الأخرى.

تطورت هذه المشاركة عقب شهور محدودة لمناقشة الرؤية المستقبلية للحضور السلفي السياسي في المشهد المتشكل بعد الثورة. وجرت مشاورات بينية بين السلفيين للخروج إلى الساحة بحزب سياسي موحد يكون مظلة لجميع السلفيين.

ووقفت أمام هذا التوجه عدة تحديات:

الأول: إشكالية التراجع عن المواقف النظرية السابقة، وإقناع الأتباع بالرؤية الجديدة في المسألة، مع وجود ثقل تاريخي من الممارسات والسلوكيات الرافضة للديمقراطية، والمعارضة للمشاركة فيها.

الثاني: الكفاءات السياسية المؤهلة القادرة على قيادة عمل جديد في مرحلة كهذه.

الثالث: التمويل الدائم الذي يمكن أن يغطّي حركة حزب سياسي بهذا الحجم، بما يضمن حضورًا فاعلاً واستقلالاً تامًّا في القرار.

وفي حين طرحت خيارات عدة للسير في المشروع، من قبيل البدء بإعلان حركة سياسية أولاً، لكي يتم تهيئة الأجواء، وترتيب البيت الداخلي، وتدريب الكوادر، أو الإعلان عن جبهة سياسية شعبية تضم إلى جانب السلفيين قوى اجتماعية ووطنية بما يضمن البُعد عن الأطر الحزبية الضيقة، ويحقق الأهداف بعيدًا عن الالتزامات القانونية التي كان يرى فيها السلفيون مخالفات شرعية، كان الغالب من القيادات السلفية الراغبة في خوض غمار العملية السياسية يصرون على الإعلان عن حزب سياسي رسمي.

وهو ما انبثق عن المؤتمر السلفي العام، الذي عُقد على مدار يومين بالعاصمة صنعاء، في منتصف مارس ٢٠١٢م، وناقش أوراق عمل مختلفة تناولت التأصيل الشرعي والرؤية الواقعية التي استندوا لها في تشكيلهم للحزب، وخرج بتشكيل لجنة تحضيرية

لتأسيس حزب سياسي[١].

عقدت اللجنة التحضيرية جلسات عدة لمناقشة المشروع، والتواصل مع كافة أطراف الطيف السلفي. وجرى تجاوز كثير من العقبات والإشكالات التي ظهرت في تلك المرحلة عبر رؤى توافقية. وتمَّ صياغة رؤية فكرية للحزب الذي اختير له اسم (اتحاد الرشاد اليمني).

غير أنَّ الخلاف سرعان ما دبَّ بين الأطراف المشاركة في أول انتخابات داخلية للحزب بعد انعقاد المؤتمر التأسيسي للحزب في أبريل ٢٠١٢م؛ حيث أعلنت أطراف مختلفة انسحابها من الحزب، واعتراضها على العملية الانتخابية ونتائجها. وبدأ الحديث عن تشكيل حزب جديد لبعض الأطراف المنسحبة، تمحور مؤخرًا في (حزب السلم والتنمية)[٢].

خلافًا لهذين الحزبين كان هناك حزب آخر يتشكل بعيدًا عن القيادات التقليدية للسلفيين؛ حيث أعلن عن (حزب الفجر اليمني) المنبثق عن حركة الحرية والبناء السلفية.[٣]

«وتأتي هذه التعددية الحزبية بالنسبة للتيار السلفي امتدادًا للتعددية التي كان يشهدها وهو يمارس العمل الخيري والدعوي؛ حيث أصبحت جمعية الحكمة اليمانية الخيرية الحاضن لما صار يُعرف بتيار الحكمة، وله علاقاته وأسلوبه في العمل الخيري والدعوي، بينما أسست جمعية الإحسان الخيرية لما صار يعرف بالسلفيين تيار الإحسان»[٤].

كما تأتي هذه التعددية كنتيجة للبعد المناطقي والقبلي الذي يسود العمل الدعوي السلفي. فـ«جغرافيًّا فإنَّ مجموعة المشايخ المنتمين لمحافظة البيضاء قد تصدروا حزب اتحاد الرشاد السلفي، وبدت مساحة القيادة غير قادرة على استيعاب مشايخ الحكمة الذين ينتمي معظمهم لتعز وما حولها، مما وسَّع الهوة بين التيارين، وجعل التعددية بالنسبة للتيار السلفي تبدو ضرورة ليتمكن من استيعاب تنوع الأفكار والجغرافيا»[٥].

كما أنّ (حركة النهضة للتغيير السلمي)، التي نشأت في مدينة عدن الجنوبية، أصبحت كيانًا مستقلاً بذاته، لا علاقة له بحزب اتحاد الرشاد رغم قرب مؤسسيها دعويًّا من تيار الرشاد. وأصبحت الحركة داعمة لدعوة انفصال الجنوب، وذات حضور جنوبي حراكي لا يتفق مع حزب الرشاد، بل يقف في الضد من نظرته للوحدة!

تحديات العمل السياسي السلفي:

تقف أمام العمل الحزبي السياسي السلفي في اليمن: اختلالات داخلية، وتحديات اجتماعية وبيئية محيطة، وتآمر خارجي.

فالتشرذم على كيانات مختلفة، والعجز المالي الذي تعاني منه أغلب هذه الكيانات، وحداثة التجربة مع ضعف الخبرة، وسيطرة القيادات التقليدية على مفاصل العمل السياسي، وغيرها من الاختلالات تحتاج إلى معالجات جريئة وعملية لقيام كيان سياسي سلفي كبير ومؤسسي وغني بالكوادر والكفاءات.

إن واقع الأحزاب السياسية الإسلامية الصغيرة التي ظهرت في مصر وليبيا، وعجزت عن تحقيق أي نجاحات تُذْكَر على مستوى الحضور السياسي أو الجماهيري يكفي لأخذ العبرة للمرحلة المقبلة في اليمن؛ فالمشهد السياسي سيفرض نوعًا من

(١) انظر: بإعلانهم عن تشكيل حزب.. السلفيون يدخلون غمار السياسة في اليمن، مقال تحليلي، أنور الخضري، موقع المسلم، في ١٤٣٣/٤/٢٢هـ.

(٢) انظر في أسباب الخلاف إلى الحوار الذي أجراه الصحفي أحمد الصباحي مع الشيخ مراد القدسي، بعنوان: جماعة الحكمة السلفية في اليمن تعد لإشهار حزب «السلم والتنمية»، في موقع الإسلاميون، في ٢٠١٣/٥/٢٥م.

(٣) حركة سلفية ثورية تستعد لإعلان حزب سلفي جديد يرحب بانضمام أي تيار له، موقع مأرب برس، في ٢٠١٣/٤/٨م، على الرابط: http:// marebpress.net/news_details.php?lng=arabic&sid=54118

(٤) تيار الحكمة يستعد للإعلان عن حزب السلم والتنمية.. سلفيو اليمن بأكثر من لافتة، تقرير على موقع المصدر أونلاين، في ٢٠١٣/٥/١٤م.

(٥) المرجع السابق.

الاصطفاف المقابل للقوى الإسلامية. وفي حال رجحت هذه الأحزاب السلفية البقاء على هذه الحالة المتشرذمة؛ فإنها ستتسبب في ضياع فرص الفوز، مهما تحدثت عن تنسيق وتكامل فيما بينها، لم تحققه على صعيد البعد الدعوي والخيري من قبل!

وهناك فارق آخر يفرض نفسه؛ حيث عاش السلفيون في الفترة السابقة بعيدًا عن واقعهم، متكيفين مع العزلة التي نسجوها حول أنفسهم داخل المجتمع، ووقفوا أمام كل ما يجري موقف «الملاك الطاهر» المتنزه عن خبائث السياسة ونجاستها. وهم اليوم مطالبون بالتعايش والتكيف مع كافة الأطراف والأوضاع والاحتمالات السياسية. وهذا سيتطلب قدرة عقلية ونفسية فائقة على التعايش والتكيف معها!

> **عاش السلفيون في الفترة السابقة بعيدًا عن واقعهم، متكيفين مع العزلة التي نسجوها حول أنفسهم داخل المجتمع، ووقفوا أمام كل ما يجري موقف «الملاك الطاهر» المتنزه عن خبائث السياسة ونجاستها.**

وحيث مثلت السلفية فيما مضى حاضنة للتيار الجهادي، بأفكارها وخطابها، فإنها في حين ترجح الخيار السياسي كخيار سلمي بالضرورة، فإنها أمام امتحان صعب أمام قدرتها على الاستمرار في هذا الخيار، في حين تواجه ثورات الربيع العربي مخاطر تهدد مسارها السلمي، وتطرح في المقابل الحل العسكري كبديل لمواجهتها، واليمن إحدى هذه الدول الربيعية التي تشهد حالة كهذه.

كما أن حالة التراجع الاقتصادي والتدهور المعيشي والفلتان الأمني[1]، ودخول البلاد في حالة صراعات طائفية[2] ومناطقية[3]، يضع أمام هذه الأحزاب تحديات على صعيد رؤاها ومشاريعها وقدراتها في تحقيق مشاريعها الوطنية. فهي لا يمكن أن تقف في ميدان السياسة على مجرد التاريخ الدعوي والبناء العلمي والأداء الخيري الذي كانت حاضرة فيه. ولن تقبل منها الجماهير شعارات «دينية» بعيدًا عن همومها اليومية، واحتياجاتها المعيشية العامة والخاصة.

وهذه التحديات تفرض عليها -شاءت أم أبت- نوعًا من التحالفات المختلفة، والعلاقات التي ربما لا تقتنع بها في الظروف الطبيعية؛ كالعلاقة مع الدول والمنظمات والهيئات الدولية الداعمة. بالإضافة إلى التنسيق مع أطراف غير مرضي عنها في حقيقة الأمر، ولكن حضورها في الواقع يفرض هذا النوع من العلاقة معها!

وهذا التحدي يحمل في ذاته تحديًا آخر يتمثل في تكييف خطاب مقنع لقواعدها الجماهيرية على قبول علاقات وتحالفات من هذا النوع دون وجود ازدواجية في الخطاب بين السر والعلن، والخاص والعام!

عدا ذلك، فإن التيار السلفي عاش حالة من التشظي رغم وحدة المنهج ومحدودية الاهتمامات العلمية والدعوية والتربوية في بيئة إيمانية، فكيف سيستجيب للمغريات المادية والمعنوية التي سبق أن عصفت بأحزاب وتيارات أخرى دخلت مضمار المنافسة السياسية؟! وما هي الضمانات التي يمكن أن تتوفر لسلامة الاجتماع أو تكامل التعددية القائمة؟!

من ناحية أخرى، لا يزال التآمر الخارجي على الجهود الإسلامية يأخذ واجهات مختلفة. ففي مطلع عام ٢٠١٤م، وجهت وزارة المالية الأمريكية اتهامًا لأمين عام حزب (اتحاد الرشاد اليمني) دكتور عبدالوهاب الحميقاني بتمويل «الإرهاب»، والارتباط بتنظيم

(١) يمثل تصاعد جرائم الاغتيالات والقتل التي تقوم بها جماعات مسلحة كـ«الحوثيين» و«القاعدة» و«بلاطجة» النظام السابق أبرز صور الانفلات الأمني.

(٢) تفرض حركة الحوثي المسلحة في شمال اليمن تحديًا فعليًا للتعايش المذهبي والطائفي في اليمن.

(٣) لا يزال الحراك الجنوبي المنقسم على نفسه حاضرًا ومؤثرًا في المشهد الجنوبي، خاصة مع وجود دعم إقليمي وحاضنة شعبية.

«القاعدة»، مدرجة اسمه ضمن قائمة الداعمين للإرهاب.

كما أنَّ القوى الغربية، بالتعاون مع بعض دول الإقليم، يعملون على إجهاض الثورة اليمنية الشعبية من خلال إيجاد قوى مناوئة للقوى الإسلامية التي صعدت على خلفية ثورة ٢٠١١م. مع قيامها بإدراج اليمن من خلال مجلس الأمن تحت الفصل السابع، من ميثاق الأمم المتحدة، ما يعني أن فرضية التدخل ضد أي طرف يمني خارجيًّا باتت ممكنة!

الخاتمة:

حضور السلفيين في السياسة بما يحملونه من موروث تاريخي، وما يعيشونه من حالة تشرذمية، مع خطورة الظرف الذي تمر به اليمن، كما يحمل مؤشرًا إيجابيًّا فإنه قد يحمل مخاطرة كبيرة مع حداثة التجربة وضعف الخبرة. فالعقلية السلفية حدية في نظرتها وطبيعة تعاملها مع القضايا، وهي ليست ذات دربة في العمل السياسي بواقعه المعاصر.

فقيادة الأحزاب السياسية السلفية هي من الوسط العلمي الشرعي والدعوي، ولم يسبق لها المشاركة السياسية في عمل وطني سابق؛ وهي اليوم أمام لوازم جديدة في الميدان السياسي لم تكن مستعدة له في معاقلها العلمية والدعوية ومحاضنها التربوية. وهذا يطرح بدوره عليهم سؤالاً ملحًّا: ما الجديد الذي سيقدمونه في التجربة السياسية؟!

قيادة الأحزاب السياسية السلفية هي من الوسط العلمي الشرعي والدعوي، ولم يسبق لها المشاركة السياسية في عمل وطني سابق؛ وهي اليوم أمام لوازم جديدة في الميدان السياسي لم تكن مستعدة له في معاقلها العلمية والدعوية ومحاضنها التربوية. وهذا يطرح بدوره عليهم سؤالاً ملحًّا: ما الجديد الذي سيقدمونه في التجربة السياسية؟!

كما أن مواقفهم السابقة من النظام والسلطة والمنظومة السياسية الفكرية والمؤسسية لم تتفق وهم خارج العملية السياسية وتوازناتها، وهم منذ نشأتهم مختلفون على توصيف واحد للدولة اليمنية، وعلى إثر ذلك تباينت مواقفهم منها، ومناهج تعاملهم معها، ما بين موال ومعادٍ ووسط. فهل يمكن أن يعاد خلافهم على هذا الأساس مجددًا؟!

وإذا كانت السياسة تتميز عن غيرها بإمكانية الربح مستقبلاً في ضوء الخسارة الحالية، أو الربح استراتيجيًّا في ضوء الخسارة التكتيكية -بمعنى آخر، فهل سيستطيع السلفيون تحرير الاستراتيجي والتكتيكي من معتقداتهم وتصوراتهم ومبادئهم وأفكارهم، ومطالبهم ومصالحهم في ضوء المعادلات السياسية؛ ليتمكنوا من المضي في (اللعبة) السياسية وفق معادلة (فن الممكن) و(الفوز مستقبلاً)؟!

إن هذا يتطلب التمييز بين المنهجي والحركي؛ فالحركة تعني التطبيق الممكن للرؤى المنهجية المثالية، وهي حالة تفترق كثيرًا عن المأمول والواجب. وفي السياسة يتطلب الأمر إلى الرضا بالخيار السيئ في مقابل الخيارات الأسوأ. وهنا تأتي أزمة قبول السيئ نفسيًّا في عقلية الظاهرة السلفية المغالية في النزعة المثالية.

وإذا كان غياب السلفيين عن السياسة -ردحًا من الزمن- زهَّدهم في الالتقاء مع مراكز القوى

والتحالف مع المخالفين لغايات مشتركة، فإنهم اليوم مطالبون بواقع الضرورة للالتقاء وبناء التحالفات حتى مع القوى المناقضة لأفكارهم؛ وهي عملية تخضع لحسابات متعددة لا يزال السلفيون بدائيين فيها.

وما يُخشى منه أن تستند هذه الأحزاب السلفية في خياراتها إلى البعد القبلي أو المناطقي أو المذهبي في لعبة التوازنات السياسية، لتعيد بذلك حالة التشظي المجتمعي تحت لافتات جديدة، سبق للأحزاب الأخرى أن وظَّفتها ودمَّرت المجتمع من وراء توظيفها لها!

معلومات إضافية

الحوثيون:

حركة شـيعية بمحافظة صعدة في شـمال اليمن، تُنسب إلى بدر الدين الحوثي، وتُعرف بالحوثيين، أو جماعة الحوثي، أو حركة أنصار الله، أو الشباب المؤمن.

النشأة:

رغم ظهور الحركة فعليًا خلال العام ٢٠٠٤م إثر اندلاع أولى مواجهاتها مع الحكومة اليمنية، فإن بعض المصادر تعيد جذورها في الواقع إلى ثمانينيات القرن الماضي.

ففي العام ١٩٨٦م أنشـئ «اتحاد الشـباب» لتدريس شـباب الطائفة الزيدية على يد صلاح أحمد فليتة، وكان من مدرسيه مجد الدين المؤيدي، وبدر الدين الحوثي.

وإثر الوحدة اليمنية التي قامت في مايو/أيار ١٩٩٠م، وفتح المجال أمام التعددية الحزبية، تحول الاتحاد من الأنشطة التربوية إلى مشروع سياسي من خلال حزب الحق الذي يمثل الطائفة الزيدية.

منتدى الشباب المؤمن:

تأسـس خـلال العام ١٩٩٢م على يد محمد بـدر الدين الحوثي وبعض رفاقه كمنتدى للأنشـطة الثقافية، ثم حدثت به انشقاقات.

وفـي العـام ١٩٩٧م تحول المنتدى على يد حسـين بدر الدين الحوثي من الطابع الثقافي إلى حركة سياسـية تحمل اسم «تنظيم الشباب المؤمن»، وقد غادر كل من فليتة والمؤيدي التنظيم، واتهماه بمخالفة المذهب الزيدي.

وقد اتخذ المنتدى منذ ٢٠٠٢م شعار «الله أكبر.. الموت لأمريكا.. الموت لإسرائيل.. اللعنة على اليهود.. النصر للإسلام»، الذي يردده عقب كل صلاة.

وتشـير بعض المصادر إلى أن منع السـلطات أتباع الحركة من ترديد شعارهم بالمساجد كان أحد أهم أسباب اندلاع المواجهات بين الجماعة والحكومة اليمنية.

قادة الجماعة:

تولـى قيـادة الحركة أثناء المواجهـة الأولى مع القوات اليمنية في ٢٠٠٤م حسـين الحوثي، الذي كان نائبًا في البرلمان اليمني في انتخابات ١٩٩٣م و١٩٩٧م، والذي قُتل في السنة نفسها فتولى والده الشيخ بدر الدين الحوثي قيادة الحركة.

ثم تولى القيادة عبد الملك الحوثي الابن الأصغر لبدر الدين الحوثي، بينما طلب الشقيق الآخر يحيى الحوثي اللجوء السياسي في ألمانيا.

التوجه العقائدي:

تصنّف بعض المصادر الحركة بأنها شـيعية اثنا عشـرية، وهو ما ينفيه الحوثيون الذين يؤكدون أنهم لم ينقلبوا على المذهب الزيدي، رغم إقرارهم بالالتقاء مع الاثني عشـرية في بعض المسـائل كالاحتفال بعيد الغدير وذكرى عاشوراء.

مطالب الحركة:

ترى جماعة الحوثيين أن الوضع الذي تعيشـه يتسـم بخنق الحريات، وتهديد العقيدة الدينية، وتهميش مثقفي الطائفة الزيدية.

وهي تطالب بموافقة رسـمية على صدور حزب سياسـي مدني، وإنشـاء جامعة معتمدة في شـتى المجالات المعرفية، وضمان حق أبناء المذهب الزيدي في تعلم المذهب في الكليات الشرعية، واعتماد المذهب الزيدي مذهبًا رئيسًا بالبلاد إلى جانب المذهب الشافعي.

غير أن السلطات اليمنية تؤكد أن الحوثيين يسعون لإقامة حكم رجال الدين، وإعادة الإمامة الزيدية.

المواجهات مع الحكومة:

خاضت جماعة الحوثيين عدة مواجهات مع الحكومة اليمنية منذ اندلاع الأزمة عام ٢٠٠٤م:

فقـد اندلعـت المواجهة الأولى في ١٩ يونيو/حزيـران ٢٠٠٤م، وانتهت بمقتل زعيم التمرد حسـين بدر الدين الحوثى في ٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤م، حسب إعلان الحكومة اليمنية.

أما المواجهة الثانية فقد انطلقت في ١٩ مارس/آذار ٢٠٠٥م بقيادة بدر الدين الحوثي (والد حسين الحوثي)، واستمرت نحو ثلاثة أسابيع بعد تدخل القوات اليمنية.

وفي نهاية العام ٢٠٠٥م اندلعت المواجهات مجددًا بين جماعة الحوثيين والحكومة اليمنية.

ثورة ٢٠١١:

شـاركت الجماعة في الثورة التي قام بها الشـعب اليمني ضد نظام الرئيس علي عبد الله صالح عام ٢٠١١م، ووقّعت على مخرجات الحوار الوطني التي أُقرت أواخر يناير/كانون الثاني ٢٠١٤م. ونصت على نزع سـلاح كل الجماعات المسلحة ومن بينها الحوثيون.

ولم يلتزم الحوثيون بتسليم أسلحتهم وفق ما نص عليه الحوار الوطني، وإنما بدءوا قتالاً مع القوات الحكومية في فبراير/شباط للسيطرة على مدينة عمران الشمالية (معقل بني الأحمر). وانتهت المعارك بسيطرة الحوثيين على المدينة في ٩ يوليو/تموز ٢٠١٤م.

واتهم الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي الحوثيين بإشعال الحرب في عمران، بهدف ما وصفه بالالتفاف على قرارات مؤتمر الحوار الوطني، وتعهد بطردهم من محافظة عمران.

السيطرة على صنعاء:

وفي ١٨ أغسطس/آب ٢٠١٤م تظاهر آلاف الحوثيين في صنعاء احتجاجًا على زيادة أسعار الوقود، وطالبوا بإسقاط الحكومة، وتطبيق قرارات الحوار الوطني. وهدد زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي بـ«ردٍ عنيفٍ» إذا تعرض المتظاهرون لأي هجمات، متوعدًا بإسقاط الحكومة إن لم يستجب الرئيس هادي لمطالبهم.

وانتشر مسلحون حوثيون في أوساط المتظاهرين، ووقعت مصادمات في عدد من أحياء العاصمة بين المتظاهرين وبعض المواطنين الرافضين الانضمام إلى المظاهرات.

وأغلق حوثيون جميع مداخل صنعاء أمام السيارات الحكومية وسيارات الجيش والشرطة، ومنعوها من الدخول إليها أو الخروج منها، كما تعهد الحوثيون بالرد بكل الوسائل على أي هجمات جديدة على المعتصمين داخل العاصمة.

وفي ٢١ سبتمبر/أيلول سيطر الحوثيون على العاصمة صنعاء؛ حيث استولوا على مقر الحكومة، ومقار وزارة الدفاع، والقيادة العامة للجيش، والفرقتين السادسة والرابعة، ومقر البنك المركزي، وإذاعة صنعاء ووزارة الإعلام، والتلفزيون الرسمي، ووزارة الصحة.

وفي أعقاب ذلك، وقع اتفاق بين الرئاسة اليمنية والحوثيين لوقف إطلاق النار، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تضم مختلف الأطراف، لإنهاء الأزمة في البلاد. ورفض الحوثيون الملحق الأمني بالاتفاق.

المصدر:

مقال على الجزيرة.نت على الرابط: http://www.aljazeera.net/news/arabic/2009/8/12